



١ أغسطس ٢٠٢٤

## بيان من الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن شركة العامة لصناعة الورق - راكتا

في إطار قيام الهيئة بمهامها إعمالاً لنصوص القانون ١٠ لسنة ٢٠٠٩ الصادر بشأن الإشراف والرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للحفاظ على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية، وحماية حقوق المتعاملين فيها والتأكد من الإفصاح الدقيق عن موقف الشركات التي يتم التداول على أسهمها.

وفي ضوء قرارات الجمعية العامة غير العادية لشركة/ العامة لصناعة الورق - راكتا والمنعقدة في ٢٠٢٤/٣/٢٠ والتي تقرر فيها الموافقة على حل الشركة وتصفيتها وتعيين مصفي للشركة وإعداد ميزانية تصفية كل ستة أشهر اعتباراً من آخر مركز مالي مدقق من السادة مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ٢٠٢٣/١٢/٣١ على أن يقوم المصفي بتقديم حساب مؤقت بحد أقصى كل ستة أشهر إلى الجمعية العامة للشركة تحت التصفية عن سير أعمال التصفية.. وفي ضوء انتهاء الفترة المالية في ٢٠٢٤/٦/٣٠ فقد قامت الهيئة بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١ بمخاطبة الشركة والتأكيد عليها بالإفصاح الفوري للهيئة والبورصة المصرية عما يلي:

١. بيان بكافة أصول الشركة.
٢. بيان تفصيلي بكافة المديونيات على الشركة بما فيها القروض التي تم الحصول عليها من الشركة القابضة.
٣. إجمالي قيمة الخسائر المرحلة وحقوق الملكية حتى تاريخ ٢٠٢٤/٦/٣٠.
٤. الفترة المتوقعة لانتهاء من أعمال التصفية.
٥. الرد على ما تم تداوله على بعض المواقع الالكترونية من احتمالية وجود عرض شراء على الشركة.

وإذ تؤكد الهيئة أنه جاري متابعة موقف الشركة عن كثب، وإعمال شئوننا نحو اتخاذ كافة الإجراءات الرقابية؛ بما يكفل حماية حقوق المتعاملين، كما تؤكد الهيئة أيضاً على المتعاملين ضرورة مراعاة الحرص والدقة عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

